



كلية الحقوق
قسم العلوم الجنائية

الدليل الإلكتروني ودوره في المجال الجنائي

رسالة مقدمة

للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

حازم محمد حنفي عثمان

إشراف الأستاذ الدكتور

عمر محمد سالم

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

١- الأستاذ الدكتور/ عمر محمد سالم مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة

٢- الأستاذ الدكتور/ عادل يحيى عضواً

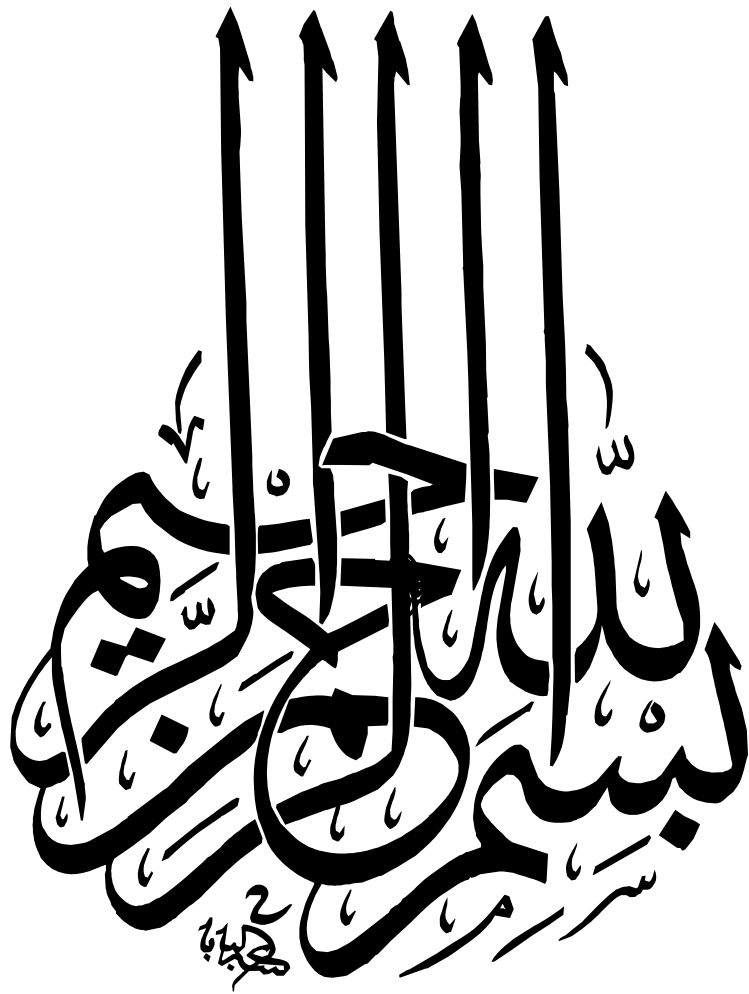
أستاذ القانون الجنائي - وكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات

العليا والبحوث - جامعة القاهرة.

٣- مستشار دكتور/ محمد محمد الدسوقي الشهاوى عضواً

رئيس محكمة إستئناف القاهرة".

٢٠١٦



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

[سورة التوبة: ١٠٥]

الإهداء

إلى روح الغاليين اللذين إعتصر القلب دماً لفراقهما الى روح أبى وأمى رحمهما الله
راجيا من الله أن يسكنهما فسيح جناته.

إلى زوجتى الغالية ورفيقة دربى،التي هيأت لي أسباب البحث وحشتنى على
مواصلته.

إلى أبنائى، زينة حياتي، جعلهم الله قرّة عين لى.
إلى إخوتى و أخواتى السند الأكبر لى.. حفظهم الله.

إلى كل هؤلاء أهدى هذا العمل.

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله تعالى الذي وفقني ويسر لي إتمام هذه الرسالة، التي ما كانت لترى النور لولا فضله سبحانه وتعالى، وأتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من كان له الفضل ومد لي يد العون والمساعدة من بحث أو رأى أو نصيحة ساعدتني في كتابة رسالتي، فأتقدم أولاً بخالص شكرى وامتنانى إلى القيمة والقامة، إلى الأب والأخ أستاذى:

الأستاذ الدكتور معالى الوزير والعالم الجليل / عمر محمد سالم

الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على رسالتي، وما بذله معي من جهود مخلصة وصادقة وما قدمه من نصح وإرشاد، وما وفره من مصادر أعانتني على تكملة بحثي، ولو ظل المداد يخط أسمى آيات الشكر والتقدير حتى ينضب فلن يوفه حقه؛ وأدعو المولى عز وجل بأن يمتعكم بوافر الصحة والعافية وأن يشيكم عنا خير الجزاء وأن يبارك لسيادتكم في عملكم الصالح وفيما تقدموه من خير يشهد الجميع به لسيادتكم.

كما أنه لا أستطيع أن أجد كلمات تفي بالتعبير عن مدى شكرى وامتنانى للعالم الجليل الأستاذ الدكتور / عادل يحيى وكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العليا والبحوث . على قبول سيادته الإشتراك فى لجنة المناقشة ، فلسيادته خالص الشكر والتقدير.

كما لا أستطيع أن أعبر عن مدى فخري واعتزازي بتفضل معالى المستشار الجليل أستاذنا الفاضل الدكتور / محمد محمد الدسوقي الشهاوى رئيس محكمة إستئناف القاهرة"، بقبول الإشتراك فى المناقشة، فلسيادته جزيل الشكر.

كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور / أيمن عبد الحفيظ أستاذ القانون الجنائي على جميل صنائعه معي والتي لا تعد ولا تحصى.

الباحث

المقدمة

المقدمة

مرت التكنولوجيا في العصر الحديث بمراحل عديدة ، حتى وصلت إلى ثورة جديدة قلبت مناحي الحياة المختلفة رأساً على عقب، وهي ثورة تكنولوجيا المعلومات، أو كما يسمى بالعصر الإلكتروني، فقد كانت هذه الثورة سبباً في التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أحدثت farkاً كبيراً في مختلف المجالات، إذ حققت رقياً وتقدم إنسانياً في معظم جوانب الحياة ومجالاتها المختلفة، خاصة بعد أن حدث الاندماج بين المعلوماتية *Informatics*، وبين الاتصال عن بعد، وظهور ما يسمى بالمعلوماتية عن بعد، فهذه المعلوماتية الأخيرة قد جعلت العالم كله قرية كونية واحدة، حيث أدت ثورة الاتصالات إلى تراكم مذهب في المعرفة وحصيلة هائلة في المعلومات^(١).

إلا أنه ومن جانب آخر فقد رافق هذه الأنجازات العلمية من قبل النظم الإلكترونية، ظهور أنماط جديدة من الجرائم، ببروز أشخاص لم تعهدهم المجتمعات الحديثة من قبل يتمتعون بالخبرة، التي تمكنهم من تطويع تقنية الحاسب الآلي - الذي أضاف الكثير لقدرات الإنسان بمنحه إمكانية الاحتفاظ بكم هائل من المعلومات إلى جانب معالجتها بسرعة فائقة - للقيام بأعمال إجرامية لم تكن معروفة من قبل، حولت الجريمة من نمطها التقليدي وأبعادها المحدودة، إلى أنماط مستحدثة، باعتماد التقنية الحديثة وهذه الجرائم هي الجرائم الإلكترونية، حيث استفاد محترفو الإجرام من الوسائل المتقدمة والأدوات التقنية المتطورة في ارتكاب الجرائم وخاصة الإجرام المنظم العابر للحدود، فجريمة اليوم ليست كجريمة الأمس، فالمجرم بات يعمل قبل إقدامه على نشاطه الإجرامي على التفكير في أسلوب لا يترك آثار مادية تدل عليه، لذلك فالتطور التكنولوجي، كما كان له أثر إيجابي في ظهور الجرائم الإلكترونية التي ترتكب في وسط افتراضي، لا يشبه الوسط التقليدي للجرائم المألوفة، ولقد أدركت الحكومات منذ وقت طويل أهمية الحفاظ على خصوصية المعلومات لأسباب اقتصادية وعسكرية في آن واحد^(٢).

ولهذا كان من الضروري مواكبة هذا التطور وادخال وسائل حديثة في عملية اكتشاف الجرائم، لذا حاولت أجهزة البحث والتحقيق الاستعانة بالوسائل العلمية الحديثة في إثبات الجريمة، لعلها تفك الخيوط المتشابكة للواقعة الإجرامية التي من الصعب كشف مرتكبيها، فيما إذا اعتمدنا فقط على الوسائل التقليدية التي هي عادة أقل فاعلية مقارنة بوسائل ارتكاب الجرائم، إلا أن استخدام هذه الوسائل أحدث ثورة علمية في مجال الإثبات الجنائي وعلى نحو أصبح استخدام الوسائل الحديثة ضرورة حتمية ليقوم رجال البحث الجنائي بأداء مهامهم على أكمل وجه فاستخدامها في مجال الإثبات الجنائي يجعل عملية الإثبات قابلة

(١) د. هلالى عبدالله أحمد، حجية المخرجات الكمبيوترية في المواد الجنائية، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٦.

(٢) بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت، طريق المستقبل، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة كتب المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب، الكويت، مارس، ١٩٩٨م، ص ١٥١.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة.....
٣	أولاً:- أهمية الدراسة:.....
٣	ثانياً:- تساؤلات الدراسة:.....
٤	ثالثاً:- أهداف الدراسة
٤	رابعاً:- منهج الدراسة:.....
٥	خامساً:- خطة الدراسة:.....
	الفصل التمهيدي
٦	ماهية الدليل الإلكتروني والجريمة الإلكترونية
٦	تمهيد وتقسيم.....
٨	المبحث الأول: ماهية الدليل الإلكتروني.....
٨	المطلب الأول: تعريف الدليل الإلكتروني.....
١٧	المطلب الثاني: طبيعة الدليل الإلكتروني.....
١٨	المطلب الثالث: خصائص الدليل الإلكتروني.....
٢٦	المبحث الثاني: ماهية الجريمة الإلكترونية.....
٢٦	المطلب الأول: تعريف الجريمة الإلكترونية.....
٢٩	المطلب الثاني: صور الجريمة الإلكترونية.....
٣٣	المطلب الثالث: خصائص الجريمة الإلكترونية.....
	الباب الأول
٣٨	إجراءات جمع الدليل الإلكتروني ومصادره
٣٩	تمهيد وتقسيم.....
٣٩	الفصل الأول: إجراءات جمع الدليل الإلكتروني.....
٤٢	المبحث الأول: الإجراءات التقليدية لجمع الدليل الإلكتروني.....
٤٣	المطلب الأول: التفتيش.....
٥٧	المطلب الثاني: المعاينة.....

٦٤	المطلب الثالث: الخبرة في الجرائم الإلكترونية.....
٦٤	الفرع الأول: القواعد القانونية التي تحكم الخبرة القضائية في الجرائم الإلكترونية.....
٦٩	الفرع الثاني: الصعوبات التي تواجه الخبير ومتطلباته في الجرائم الإلكترونية.....
٧٤	المطلب الرابع: الشهادة.....
٧٨	المبحث الثاني: الإجراءات الحديثة لجمع الدليل الإلكتروني.....
٧٩	المطلب الأول: جمع الأدلة من نظم تشغيل أجهزة الحاسبات الآلية النشطة والبيانات الساكنة..
٨٤	المطلب الثاني: جمع الأدلة من خلال شبكات المعلومات.....
٩٠	المطلب الثالث: الحصول على الدليل الإلكتروني عن طريق بروتوكول العنوان الإلكتروني IP ADDRESS.....
٩٦	المطلب الرابع: موقف المنظمات والاتفاقيات الدولية من مسألة جمع الأدلة لمكافحة الجرائم الإلكترونية.....
١٠٥	الفصل الثاني: مصادر الدليل الإلكتروني.....
١٠٥	تمهيد وتقسيم.....
١٠٨	المبحث الأول: الدليل الإلكتروني المستمد من التنصت الهاتفي.....
١٠٨	تمهيد وتقسيم.....
١١٠	المطلب الأول: الجانب الفني لعملية التنصت الهاتفي.....
١١٥	المطلب الثاني: التكييف القانوني للتنصت الهاتفي.....
١١٥	الفرع الأول: اعتبار التنصت الهاتفي من إجراءات التفتيش.....
١١٧	الفرع الثاني: اعتبار التنصت الهاتفي من إجراءات ضبط الرسائل.....
١٢٢	المبحث الثاني: الدليل الإلكتروني المستمد من التسجيل الصوتي.....
١٢٢	تمهيد وتقسيم.....
١٢٣	المطلب الأول: الجانب الفني لعملية التسجيل الصوتي.....
١٢٨	المطلب الثاني: التكييف القانوني لعملية التسجيل الصوتي.....
١٣٤	المبحث الثالث: الدليل الإلكتروني المستمد من التصوير المرئي.....
١٣٤	تمهيد وتقسيم.....
١٣٥	المطلب الأول: الجانب الفني للتصوير المرئي.....

١٤١	المطلب الثاني: أنواع الأدلة المتحصل عليها من التصوير المرئي
١٤٣	المطلب الثالث: الموقف الفقهي للتصوير المرئي
١٥٢	المطلب الرابع: التكييف القانوني للتصوير المرئي
	الباب الثاني
١٥٥	الدليل الإلكتروني بين قبول المشرع واقتناع القاضي الجنائي به
١٥٦	تمهيد وتقسيم
١٥٧	الفصل الأول: موقف المشرع من قبول الدليل الإلكتروني
١٥٩	المبحث الأول: موقف التشريعات المقارنة من الأدلة الإلكترونية
١٥٩	تمهيد وتقسيم
١٦١	المطلب الأول: مشروعية الدليل الإلكتروني في القانون الفرنسي
١٦١	الفرع الأول: مشروعية الدليل المستمد من التنصت الهاتف في القانون الفرنسي
١٦٨	الفرع الثاني: مشروعية الدليل المستمد من التسجيل الصوتي في القانون الفرنسي
١٧١	الفرع الثالث: مشروعية الدليل المستمد من التصوير المرئي في القانون الفرنسي
١٧٦	المطلب الثاني: مشروعية الدليل الإلكتروني في القانون الأمريكي
١٧٧	الفرع الأول: مشروعية الدليل المستمد من التنصت الهاتف في القانون الأمريكي
١٨٦	الفرع الثاني: مشروعية الدليل المستمد من التسجيل الصوتي في القانون الأمريكي
١٩٠	الفرع الثالث: مشروعية الدليل المستمد من التصوير المرئي في القانون الأمريكي
١٩٨	المطلب الثالث: مشروعية الدليل الإلكتروني في القانون الإنجليزي
١٩٨	الفرع الأول: مشروعية الدليل المستمد من التنصت الهاتف في القانون الإنجليزي
٢٠٢	الفرع الثاني: مشروعية الدليل المستمد من التسجيل الصوتي في القانون الإنجليزي
٢٠٤	الفرع الثالث: مشروعية الدليل المستمد من التصوير المرئي في القانون الإنجليزي
٢٠٩	المبحث الثاني: موقف التشريع المصري من الأدلة الإلكترونية
٢١٠	المطلب الأول: موقف التشريع المصري من الدليل الإلكتروني المتحصل من التنصت الهاتف
٢١٥	المطلب الثاني: موقف التشريع المصري من الدليل الإلكتروني المتحصل من التسجيل الصوتي

٢١٩	المطلب الثالث: موقف التشريع المصري من الدليل الإلكتروني المتحصل من التصوير المرئي
٢٣١	الفصل الثاني: مدى اقتناع القاضي الجنائي بالدليل الإلكتروني.....
٢٣٣	المبحث الأول: سلطة القاضي الجنائي في تقدير الأدلة الإلكترونية.....
٢٣٤	المطلب الأول: الإثبات الجنائي الحر.....
٢٤٠	المطلب الثاني: علاقة الدليل الإلكتروني بحرمة الحياة الخاصة.....
٢٤٠	المطلب الثالث: مبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي في تقدير الأدلة.....
٢٦١	المبحث الثاني: سلطة القاضي الجنائي في قبول الأدلة الإلكترونية.....
٢٦٤	المطلب الأول: ماهية مبدأ النزاهة الجنائية في الحصول على الدليل الإلكتروني.....
٢٧٣	المطلب الثاني: ضوابط البحث عن الأدلة الإلكترونية.....
٢٧٤	الفرع الأول: إلزام السلطة العامة بالنزاهة أثناء جمع الأدلة.....
٢٧٩	الفرع الثاني: إلزام الأشخاص العاديين بالنزاهة في البحث عن الأدلة.....
٢٨٣	جداول إحصائية عن جرائم الحاسبات والمعلومات.....
٢٩٩	الخاتمة والمقترحات والتوصيات
٣٠١	الخاتمة.....
٣٠٣	نتائج الدراسة ومناقشتها.....
٣٠٤	توصيات الدراسة.....
٣٠٥	قائمة المراجع والمصادر
٣٠٦	المراجع والمؤلفات العربية.....
٣٢٠	مراجع باللغة الإنجليزية.....
٣٢٣	مراجع باللغة الفرنسية.....
٣٢٧	البحوث والمقالات المنشورة على المواقع الإلكترونية.....
٣٣١	فهرس المحتويات.....